

التعددية الحزبية في افريقيا تجاربها وآفاقها المستقبلية

الأستاذ المساعد الدكتور جبار علي عبد الله جمال الدين

معهد العلمين للدراسات العليا – النجف الأشرف

dr.jabbar_jamal aldeen@yahoo.com

Multi-partisanship in Africa: its experiences and future prospects

**Assistand Professor Dr. jabbar ali Abdullah jamal aldeen
Alalamein institute For Higher Education , Najaf**

Abstract:

African countries have been witnessing a process of democratic transformation since the 1990s from the one-party systems, which prevailed in these countries since their independence and during the Cold War, to the multiparty systems and the peaceful handover of power through democratic elections. By the mid-1980s, Africa was witnessing successful experiences of peaceful power handover. However, these experiences did not sustain a democratic transformation and the spread of stability in this continent, in other words the transition to total democracy seemed a novel political phenomenon which took time to reach its final shape.

The research concludes that the transition to democracy in Africa has been fraught with obstacles in many countries, whereas others did significantly well in this regard. These difficulties might be attributed to first , the very nature of the reasons that urged those countries to consider a transformation as such, and second whether the urge to change was triggered by a genuine necessity to democracy or merely to confront the domestic and foreign pressures applied to these countries. Despite these factors which might be considered as uniquely African, one may optimistically say about the African democratic transformation that it stems from the the governing elites' belief that multiparty way of ruling is the ideal method by which power handover happens peacefully .

Key words : multi-party , Africa , experiences and future prospects , democratic transformation , cold war , diplomatic representation , electoral system

الملخص :

شهدت الدول الافريقية عملية تحول ديمقراطي من نظام الحزب الواحد الذي كان سائدا في معظم هذه الدول منذ الاستقلال وخلال مرحلة الحرب الباردة الى التعددية الحزبية و التحول السياسي السلمي عبر آلية الانتخابات التنافسية منذ تسعينيات القرن العشرين ، حيث شهدت القارة الافريقية منذ منتصف الثمانينات تجارب ناجحة في التداول السلمي للسلطة وعلى الرغم من ذلك لم تؤد هذه الإجراءات الى دعم التحول الديمقراطي وانتشار الاستقرار في هذه القارة ، اذ لازال هذا التحول يمثل ظاهرة سياسية جديدة في حياة الدول الافريقية تحتاج الى وقت طويل لتحديد معالمها وسماتها .

وتوصل البحث الى ان تجربة التحول الديمقراطي في القارة الافريقية شهدت تعثر وعجز في العديد من الدول ونجاحات في دول أخرى ، ويرجع سبب التعثر الى طبيعة الأسباب التي دفعت هذه الدول للتحول وما اذا كان الهدف من التحول تحقيق الديمقراطية ام المواجهة الشكلية للضغوط الداخلية والخارجية ، وعلى الرغم من هذه العوامل وما ارتبط بها من أنماط للتحول تعبر عن الخصوصية الافريقية أدت للتحول الديمقراطي من اجل مواجهة الازمات ، الازمات الداخلية والمرتبطة بالضغوط الدولية ، ومما يبعث على التفاؤل حول نجاح التحول الى التعددية الحزبية في افريقيا هو ايمان النخب الحاكمة بأن التعددية هي الفرصة المتاحة امام إمكانية انتقال السلطة سلميا

الكلمات المفتاحية : التعددية الحزبية – أفريقيا – التجارب والآفاق المستقبلية – التحول الديمقراطي – الحرب الباردة – التمثيل الدبلوماسي – نظام الانتخابات

المقدمة:

يعتبر التحول الى التعددية الحزبية في افريقيا والمتمثل في (نظام الانتخابات ، التمثيل السياسي ، المجالس البرلمانية) نمطا اخر من أنماط الاستعمار وأسلوب فرض على افريقيا كشرط للمساعدات الاقتصادية والاعانات والقروض والهبات وتحت ضغوط العزل والحصار والتهميش ، فاصبحت افريقيا تحت تطبيقاته امام تحديات أمنها الاجتماعي والاقتصادي وويلات عنف وصراع بين احزاب مختلفة ، ومع نهاية النصف الثاني من عام ١٩٩٠ شهدت القارة الافريقية تغيرات سياسية واضحة ، حيث ان اغلبية الدول الافريقية جنوب الصحراء تحولت من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية والمدنية ذات الحزب الواحد الى أنظمة ديمقراطية تعددية ، فقبل هذا التاريخ كانت اغلب الدول تتبنى نظام الحزب الواحد التي اخذت به هذه الدول بعد انحسار سياسات التعددية الحزبية الأولى التي اختارتها عادة الاستقلال على النمط الغربي.

وفي نهاية عام ١٩٨٠ ، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الدول الافريقية التي استمرت تحكم في ظل تعددية حزبية ، لكن مع بداية عام ١٩٩٥ ، اصبح هناك ٣١ دولة من اصل ٤٢ دولة تتكون منها القارة الافريقية تهيئ للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظل نظم تعددية .

لقد جاءت هذه التحولات نتيجة لعوامل خارجية وداخلية عديدة كان لها التأثير المباشر الفاعل في هذه العملية ، هذه العوامل دفعت الكثير من القادة الافارقة الى التخلي عن أفكارهم السابقة والبدأ بطرح أفكار جديدة ، فمثلا الرئيس التنزاني السابق جوليوس نيريري الذي كان يعد من انصار الحزب الواحد اصبح لا يعارض قيام ديمقراطية في بلاده تعتمد على التعدد الحزبي لعلها تصلح ما خربته الاشتراكية ، وهذا يعني ان الطريق الديمقراطي والتعددية الحزبية بعد ان فشلت نظم الحزب الواحد في تطوير القارة الافريقية وهذا ما أكده الكثير من المحللين السياسيين الذين يرون ان الافريقين اذا ثاروا على انظمتهم فانهم سيسيرون في طريق الديمقراطية .

المبحث الأول

التجارب السياسية للتعددية الحزبية في افريقيا

من المعلوم ان القارة الافريقية لم تكن تخلوا تماما من النظم الديمقراطية والتي قامت أساسا على التعددية الحزبية واجراء الانتخابات العامة فالى جانب الدول الافريقية التي اخذت بنظام التعددية الحزبية في التسعينات هناك دول استطاعت ان تستمر في الاخذ بنظام التعددية الحزبية منذ استقلالها بالرغم من تخلي اغلب دول القارة عن هذا النظام واللجوء الى تبني نظام الحزب الواحد ، ولهذا ومن اجل دراسة التعددية الحزبية في افريقيا ينبغي الفصل بين التجارب السابقة والتجارب الحديثة ومعرفة خصائص كل منهما بما يخدم الغرض في موضوع البحث .

تجارب التعددية الحزبية قديمة العهد:

لم يتمكن من المحافظة على نظام التعددية الحزبية الا عدد قليل من الدول الافريقية، حيث كان هذا النظام هو القاسم المشترك لمعظم أنظمتها السياسية والدستورية في الأعوام الأولى التي تلت الاستقلال فنلاحظ مثلا ان (بوتسوانا ، ليسوتو ، موريشيوس ، غامبيا ، السنغال) قد حافظت على الديمقراطية التعددية منذ استقلالها لكن هذا لم يمنع من قيام حركات جماهيرية تطالب بدعم وتوسيع النظام الديمقراطي ، فالديمقراطية ليست مجرد إقامة أحزاب سياسية واجراء انتخابات حرة بشكل دوري ، ولكنها كفاحا متحد من اجل الحفاظ على القيم الديمقراطية من كافة الاخطار المحدقة بها من كل جانب وفي أي وقت^(١).

وهذا يرجع الى ان التجارب السابقة تميزت بوجود حالتين هما حالة الإعلان والاعتراف بمبدأ تعدد الأحزاب لكن من الناحية الواقعية فان الدول المعنية لا تلتزم باحترام ما تعلنه ، اذ تقوم باعتقال السياسيين المعارضين او النقيبين وتحظر الصحافة والرأي اذا لجأت الى نقد النظام وبيان عيوبه

اما الحالة الثانية فهي اعتراف الدولة في دستورها بمبدأ تعدد الأحزاب في حين لا يوجد الا حزب واحد هو الذي يتولى مقاليد السلطة دون وجود أحزاب أخرى او تنظيمات سياسية أخرى . (٢)

١. موريتانيا: نالت موريتانيا استقلالها السياسي في (٨٢ تشرين الثاني من عام ١٩٦٠) حيث استلمت نخبة وطنية مختارة من قبل المستعمر مقاليد السلطة في البلاد (٣) وكان اول عمل سياسي مؤثر قامت به هو الغاء دستور (٢٢ اذار عام ١٩٥٩) البرلماني ومن دستور (٢٠ أيار ١٩٦١) الرئاسي وظلت تلك النخبة تحكم البلاد تحت احكام الدستور الأخير الى ان أطاح بها في انقلاب عسكري في (١٠ تموز يوليو عام ١٩٧٨) وأوقف العمل باحكام دستور عام ١٩٦١ وحل محله ميثاق دستوري قامت بوضعه لجنة من الضباط عرف بـ(الميثاق الدستوري للجنة العسكرية) وقد عرف هذا الميثاق خمس تعديلات قبل ان يتم الغاءه سنة ١٩٩١ عندما ظهر الدستور الثالث أي دستور ٢٠ تموز ١٩٩١. (٤)

على الرغم من ان السلطة في موريتانيا مورست ولفترة طويلة نسبيا بشكل فردي ، يرى أحد الدارسين الغربيين بان النزعة الفردية في النظام السياسي الموريتاني ظاهرة صاحبت قيام الدولة الحديثة (٥) وعلى الرغم من هذه الفردية المطلقة الا اننا لم نسمع بقيام معارضة حقيقية يمكن ان تشكل عامل توازن داخل الساحة السياسية في البلاد فلم تكن الجماهير الغائبة عن المشاركة في صنع القرار السياسي على درجة من التنظيم ووحدة الموقف تمكنها من المطالبة بتغيير الوضعية السياسية السائدة يومذاك بل المعارضة كانت ضعيفة ونادرا ما تكشف عن وجهها خشية بطش الحاكمين ، وقد ظهرت محاولات طالب أصحابها نهج نوع من المرونة في ممارسة السلطة الا ان أولئك تعرضوا للقمع مما جعلهم يستسلمون للأمر الواقع ويمكن ان ذكر من بين المحاولات التي ظهرت في اخر الستينات واولائل التسعينات جماعة الكادحين ذوي الميول الشيوعية والذي كانوا اهم حركة سياسية تعرفها البلاد من حيث تقنيات العمل السياسي في مناهضة النظام .

ينتظم التيار الشيوعي الموريتاني داخل ثلاث تشكيلات سياسية هي : (٦)

• الحركة الوطنية الديمقراطية :

وهي تنظيم انشأه نخبة من السياسيين الذين كانوا في الأصل من دعاة الفكر القومي العربي في موريتانيا بعد هزيمة عام (١٩٦٧) واثناء ذلك الحدث الضخم والذي كان له تأثير كبير على سائر الاحداث والنتائج والتوجهات في العالم العربي (٧) ، حصلت ردة فعل في موريتانيا لدى الفكر القومي العربي ، ولما حصلت النكسة كان المثقف الموريتاني

من بين المثقفين العرب من أصيب بالإحباط بفكرة القومية العربية وقدموا مذهباً بديلاً وقد وقع الخيار على المذهب الشيوعي بوصفه بديلاً منطقياً يمكن أن يعول عليه كمنهج سياسي ومذهب ايدلوجي مقبول بحكم انتشاره في العالم الثالث وبحكم وجود دول عظمى تروج له كالاتحاد السوفيتي والصين وتدعم هذا التيار مجموعة من المثقفين الموريتانيين ، كان انقلاب هذه الحركة في شهر نيسان ابريل من سنة ١٩٦٨ .

• **التحالف من أجل موريتانيا الديمقراطية .**

تأسس هذا التحالف سنة ١٩٨٠ في باريس من أجل مناهضة الحكم العسكري ، وهي في الأصل من انصار ومنتسبي الحركة الوطنية الديمقراطية ، وقد حاربها الرئيس (ولد هيدالة) عندما حاولت الإطاحة به في انقلاب عسكري يوم ١٦ اذار مارس ١٩٨١ وبعد سقوط ولدهيدالة انحلت هذه الحركة سنة ١٩٨٤ ولكن أعضائها ظلوا على صلة مع بعضهم .

• **حزب الكادحين الموريتاني:**

تأسس هذا الحزب الشيوعي المادي من قبل مجموعة من الشباب من الطلاب والتلامذة في شهر تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٧٣ وناهض النظام السياسي وحارب فكرة الحزب الواحد وحاول تحريك الساحة الشعبية من خلال المناشير والمهرجانات الخطائية ثم قام بالتصالح مع نظام الرئيس الموريتاني آنذاك (المختار ولد داداه) بعد أن شرع هذا الأخير ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية .بالإضافة الى جماعة الكادحين والأحزاب اليسارية التي ذكرت سابقا ، ظهرت جماعات اقل شأنا مثل جماعة القوميين (الناصرين) والجماعة الاسلامية (الاخوان المسلمين) وقد حاول القوميون بث الوعي السياسي داخل صفوف الطلاب متخذين لذلك وسائل عدة (الخلايا ، المناشير) اما الجماعة الإسلامية فقد سعت الى الهدف عينه ولكن بوسيلة مغايرة تمثلت في انشاء بعض المؤسسات الضعيفة والتي لا يكاد يسمع لها صوت الا من قريب وقريب جدا

(الجمعيات والنوادي)

ان هذه الجماعات التي اصطلح على تسميتها محليا بالحركات السياسية ظلت ضعيفة ومحدودة التأثير ، فضلا عن كونها محاصرة حصارا شديدا من طرف النظام ، وقد تعرضت للقمع وطالها بطش النظام السياسي في فترات عدة من تاريخها القصير^(٨).

٢. بوتسوانا : عرفت بوتسوانا التعددية الحزبية منذ فترة ما قبل الاستقلال ويرجع ذلك ولو جزئيا الى طبيعة البنى والقواعد الأساسية التي تشكل عماد المجتمع ، فالشعب يتمتع بقدر كبير من التجانس حيث تنتمي الغالبية العظمى منه الى جماعة بتسوانا العرقية ، وقد تم استيعاب الزعماء التقليديين في اطار الممارسات السياسية الحديثة على المستوى القومي^(٩)

ومنذ الاستقلال عام ١٩٦٦ أظهرت بوتسوانا ايمانا راسخا بنظام التعددية الحزبية الذي ورثته عن بريطانيا ورغم احترام نظام التعددية الحزبية الا ان الملاحظ ان جميع الانتخابات التي شهدتها بوتسوانا منذ الاستقلال قد أظهرت حزب بوتسوانا الحاكم كقوة مهيمنة في البلاد والذي يوجد الى جانبه كل من الجبهة الوطنية وحزب الشعب البوتسواني^(١٠) وهذه الأحزاب تمثل المعارضة وهي على قدر اكبر من التنظيم بحيث يمكنها التنافس في الانتخابات ويمكن ارجاع سبب استمرار خبرة التعددية الحزبية في بوتسوانا الى الأسباب الآتية^(١١)

- الطبيعة المتجانسة لنظام الحكم والدولة .
- استقرار التقاليد السياسية التي تشجع التنافس السياسي الحر والصراع السلمي من اجل نظام ديمقراطي حقيقي .
- قناعة القيادات السياسية بالابعاد الديمقراطية للنظام السياسي وعدم ايمانها بنظام الحزب الواحد.

٣. موريشيوس : تطرح موريشيوس مثالا للتعددية الحزبية وفقا للنموذج الليبرالي التي يتم فيه تغير الحكومة وفقا لصناديق الاقتراع ، لقد عرفت موريشيوس هذا النظام قبل استقلالها عام ١٩٦٨ وما تغير بعد الاستقلال هو ان حزب العمل لم يعد في السلطة بل اصبح يتقاسمها منذ عام ١٩٧٨ مع حزب موريشيوس الاجتماعي الديمقراطي والحركة المناهضة للموريشيوسية وهي التي تحكم في الداخل^(١٢) واذا كانت بوتسوانا قد استطاعت المحافظة على التعددية الحزبية بسبب تجانسها

الاجتماعي ، فان موريشيوس تتميز بتعدد الأصول العرقية لسكانها وتعدد لغاتهم ودياناتهم

السنغال: تعد السنغال واحدة من الدول ذات الديمقراطية التعددية القليلة في افريقيا ، وترجع هذه الديمقراطية التي وضع أسسها الرئيس السابق (ليوبولد سنغور) الى عام ١٩٧٤ (١٣) عندما فتح سنغور المجال واسعا امام حرية تكوين الأحزاب السياسية ، على الرغم من ان الدستور لم يحرم تحريما صريحا نظام التعددية الحزبية قبل هذا التاريخ فتكونت أربعة أحزاب هي الحزب الاشتراكي الحاكم ، الحزب الليبرالي ، الحزب الماركسي ، الحزب الراديكالي (١٤) الا ان هذه الحرية في تكوين الأحزاب كانت خاضعة ومشروطة حيث حددت المادة الثالثة في الدستور نظام التعددية الحزبية ان لا يزيد عدد الأحزاب عن ثلاثة ، كما انها حددت الاتجاهات الايدولوجية لهذه الأحزاب وهي الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي ، الاتجاه الليبرالي الديمقراطي ، الاتجاه الماركسي والزم الأحزاب بعدم الخروج من الاطار الايدولوجي المحدد لنشاطها السياسي وعكس ذلك يكون من حق الحكومة الغائها او حظر لنشاطها نهائيا (١٥) اذن فهي تعددية خاضعة وموجهة ، وهذا النوع من الديمقراطية يجعل التعددية الحزبية على صعيد الممارسة السياسية خاضعة لرؤية الأنظمة لها وموجهة من قبلها نحو الأهداف التي ترمي الى تحقيقها من وراء السماح بوجود اكثر من حزب سياسي واحد في البلاد (١٦) لكن بعد ان استقال الرئيس سنغور (١٩٨٠) اقر البرلمان السنغالي مبدا تعدد الأحزاب ورفع الحظر عن مزاوله النشاط الحزبي الامر الذي سمح لمجموعة من الأحزاب المعارضة بالحصول على الترخيص الرسمى بمزاولة العمل (١٧) حتى بلغ عدد الأحزاب السياسية أربعة عشر تنظيما موزعة ما بين أقصى اليمين وأقصى اليسار وقد كان يرمي من وراء هذه التعددية امتصاص النفوذ الديني بين الجماهير الشعبية وتقليل دور أئمة المذاهب الطائفية في المجتمع السنغالي بحيث تثبت سلطة الدولة وتترسخ علمانيته التي اقرها الدستور وفي الوقت نفسه فان الحزب الاشتراكي الحاكم سيجد نفسه امام ظاهرة تعدد الأحزاب للتلاحم والوحدة بين تيارات البورجوازية المتواجدة ضمن التنظيم (١٨) وقد اعرب رئيس الحزب الديمقراطي المعارض الذي تأسس عام ١٩٧٤ عن ترحيبه لادخال نظام التعددية الحزبية في الحياة السياسية وقال ان تعدد الأحزاب واقع ينسجم مع تقاليد

السنغال فبعد الاستقلال صيغ للبلاد نظام سياسي يركز على تعدد الأحزاب وهذا ما أرادته الرئيس سنغور اما اليوم فلم يبق من هذه الديمقراطية الا القليل (١٩).

يتضح لنا ومن خلال دراسة النماذج السابقة ما يلي (٢٠):

١. ان استمرار وجود التعددية الحزبية في دول مثل موريشيوس والسنغال التي تتميز بتعدد واختلافها العرقي يمكن ان يلغي ان فكرة التعددية الحزبية قد تكون عامل تقسيم وتجزئة .

٢. حتى لو قيل ان التعددية الموجودة في هذه الدول ليست تعددية حزبية حقيقية ما دامت الأحزاب السياسية تمارس نشاطها في ظل اطار مرسوم سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة وان الغرض من انشائها هو إعطاء منبر للاراء المعارضة التي لم تنتم الى الحزب الحاكم على ان لا تهدد زعامته وسيطرته بحيث يكون هو المحتكر الوحيد للحياة السياسية (٢١) فانه مجرد السماح للأحزاب السياسية بالعمل الى جانب الحزب الحاكم له مؤشر إيجابي لامكانية تحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية في هذه الدول التي تتميز بتعدد الاثني والعرقي واللغوي .

كما ان وجود التعددية الحزبية ولو بهذا الشكل يمكن ان يكون مثالا يحتذى به من قبل الدول التي عانت طويلا من الأنظمة الدكتاتورية والتي يمنع فيها العمل الحزبي والمتمثلة في الأنظمة العسكرية وأنظمة الحزب الواحد فيمكن ان يكون الاخذ بهذا الشكل من التعددية الحزبية مرحلة تمهيدية الى ان يتم الانتقال الى التعددية الحزبية الحقيقية بعد اتخاذ جميع الإجراءات التي تساعد على ذلك والمتمثلة بالتوعية السياسية بهذا الاتجاه.

المطلب الثاني: التحولات السياسية حديثة العهد نحو التعددية الحزبية.

من المفيد حقا لفهم الديمقراطية في افريقيا النظر اليها من خلال رؤية تاريخية كما فعل (نيك تشيزمان) في كتابه الديمقراطية في افريقيا النجاحات والاختناقات الصادر عن دار فيش جامعة كمبريدج (٢٢) حيث يطرح المؤلف رؤية للعودة الى خبرة اعوام ما قبل الاستقلال وتأثيرها في صياغة أنماط الأنظمة السياسية التي نراها اليوم وقد حاج بعض الدارسين بضرورة بناء ديمقراطية انتخابية في افريقيا بغض النظر عن مدى قوة التحولات

المؤسسية المصاحبة لها ، ولعل (ستيفان ليندبرج) يعد ابرز المدافعين عن هذا الاتجاه ، حيث يشير الى ما اسماء التحول الديمقراطي عن طريق الانتخابات (٢٣) ومع ذلك فان خبرة العقود الماضية تظهر ان هذا الاتجاه الفكري الذي عول على مجرد اجراء انتخابات وكفى كان مغرقا في نزعته التفاضلية.

وقد شهدت الفترة من عام (١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧) انتخابات تعددية نحو ٧٥٪ من اجمالي الدول الافريقية (٢٤) واذا كانت كثير من الدول تشهد وجود نظم ديمقراطية من حيث المسمى فقط في حين تستبطن في حقيقة امرها ملامح أنظمة الاوتوقراطية المهجنة فان بعض الدول مع ذلك حققت تقدما كبيرا نحو انشاء النظم المستقرة والقابلة للمساءلة وهي اكبر مما نتوقع فيما يقرب ربع الدول الافريقية الآن ، ويمكن تصنيفها طبقا لقواعد التحول الديمقراطي المستقر ولعل من ابرزها (بوتسوانا ، الرأس الأخضر ، غانا ، موريشيوس ، ناميبيا ، السنغال ، جنوب افريقيا)

وعليه لا ينبغي لأحد ترسيخ الاعتقاد بأن افريقيا بيئة خصبة لحكم الطغيان عوضا عن ذلك فان السياقات في الواقع الافريقي تؤكد وجود مسارات مختلفة يمكن من خلالها الدول الأكثر فقرا وهشاشة من ان تحرر من الحكم الاستبدادي ،

وهناك أربعة أنماط بطرحها سعيد (٢٥) اديجومي تفسر لنا التحول الديمقراطي في افريقيا منذ تسعينات القرن الماضي وذلك على النحو التالي (٢٦)

النمط الأول : مجتمع مدني قوي ومنظم يخوض معركة التغيير ضد النظام الحاكم فتستجيب النخبة الحاكمة نتيجة هذه الحالة ان الانتخابات أضحت وسيلة مهمة للإطاحة بالنظام الحاكم ولعل ابرز الأمثلة على ذلك (زامبيا ، ملاوي ، الراس الأخضر)

النمط الثاني : يقود المجتمع المدني إجراءات التغيير بيد ان النظام الحاكم يقوم باختطاف نتائج عملية الانتقال الديمقراطي ، وفي هذه الحالة تظل إجراءات القمع السياسي كما هي ومن ابرز الأمثلة (توجوس والجابون) .

النمط الثالث : تأخذ الدول على عاتقها زمام المبادرة للتغيير السياسي وهو ما يطلق عليه نمط الديمقراطية الموجهة ويقوم النظام الحاكم بإدارة العملية الانتخابية بما يحافظ على مصالحه ومن ابرز الأمثلة (الكاميرون ، الجزائر ، غامبيا)

النمط الرابع : يشير الى الانتقال السياسي الذي يفضي الى الصراع المفتوح والحرب الاهلية ، لعل من امثلة هذا النمط تعكسها خبرات (بوروندي ، الصومال ، جنوب السودان) لقد غرزت عملية التحول الديمقراطي ثقافة الانتخابات الدورية بيد انها افضت في احد جوانبها الى الصراعات المرتبطة بالانتخابات .

واستنادا الى معايير الحكم الرشيد في افريقيا وباستثناء الدول الفاشلة مثل الصومال وجنوب السودان نستطيع تقسيم الدول الافريقية الى ثلاث مجموعات رئيسية على النحو الاتي (٢٧)

الأولى : دول انشأت نظما ديمقراطية حرة تنافسية مثل (بوتسوانا ، غانا ، موريشوس ، السنغال ، جنوب افريقيا ، الراس الأخضر ، تونس) ومن المرجح استمرار هذه الدول تحقيق مكاسب ديمقراطية جديدة ، ومع ذلك فان بعضها لا يزال ضعيفا من الناحية المؤسسية ومن ثم يمكن ان ينزلق بعضها الى هاوية عدم الاستقرار السياسي كما حدث في مالي عام ٢٠١٤ .

الثانية : دول توجد بها قيادات ذات نزعة استبدادية تحاول جاهدة ضد أحزاب المعارضة التي تحظى بشعبية متزايدة مثل (بوروندي ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، اوغندا ، زيمبابوي) وتجدر الإشارة الى هذه الدول بين المكاسب التي تحققها المعارضة والقمع السلطوي من جانب الحكومة ومسار التحول الديمقراطي في بلدان هذه المجموعة يجب النظر اليه من خلال كل حالة على حدة .

الثالثة : دول انشأت حكوماتها الاستبدادية سيطرة قوية على أنظمتها السياسية ولذلك ينتاب هذه النظم دائما خوف بالغ من إجراء الانتخابات (الكاميرون ، تشاد ، راوندا) وغيرها تتمتع رئيس الدولة بسلطة كبيرة وهو ما مكنه من وصف هذه المجموعة بالنظم الاوتوقراطية المستقرة ، ومع ذلك يبدو هذا الاستقرار ظاهريا ولعل سقوط أنظمة (حكم مبارك في مصر وبن علي في تونس وكمباوري في بوركينافاسو) تؤكد هذا المعنى

ومن خلال التجارب السابقة القديمة منها والحديثة يمكن تاشير الملاحظات التالية (٢٨)

١ . ان اغلب التجارب السابقة التي كانت تسيطر عليها الحكومة فهي التي تحدد الشروط والمواصفات التي يجب ان تتوفر في الأحزاب التي تنشأ وعدد هذه الأحزاب وخاصة الجول التي يتم التحول فيها نحو التعددية الحزبية بالعراق ، وعن طريق الاتفاق مع المعارضة كانت الحكومة هي المسيطرة على هذه الاتفاقات فمثلا في بعض الدول امكن للحكومة الغاء نتائج الانتخابات او حتى عدم تطبيقها بنود الاتفاق متذرة بحجج مختلفة لتبرير موقفها هذا وهذا ما يؤدي في اغلب الأحيان الى اثاره الاسياء بين صفوف الجماهير مما يجعلها تنظم المظاهرات والمسيرات المطالبة بضرورة تنفيذ ما وعدت به الحكومة .

٢ .ولكن مع ذلك هناك دول اصبحت للمعارضة الدور المسيطر على مثل هذه التحولات كما هو الحال في مالي حيث انهي دور الرئيس السابق (موس بتروري عام ١٩٩١) كما ان دول أخرى استطاعت ان تحقق الاتفاق بين الحكومة والمعارضة حول طبيعة هذه التحولات وعملت من اجل انجاحها ، ونرى ان الدول التي استطاعت ان تحقق هذا الاتفاق بين الحكومة والمعارضة دون سيطرة احد منهم هي الدول التي نجحت فيها تجارب التعددية الحزبية.

٣ . على الرغم من التعددية الحزبية والديمقراطية قد جاء لصالح الشعوب فانه كان لصالح الحكام أيضا ذلك ان عمليات التحولات الجوهريّة في النظم السياسية هي عملية يفرضها واقع الدولة فطالما ان هدف النظام هو الديمومة والبقاء لذا فان الحكومة اذا ارادت لنفسها البقاء ان تتطور تطورا يؤدي بها الى ضبط ممارسة السلطة والى توجيه هذه التطبيق الفعلي لصالح الجماعو الحد من غرائز السيطرة بالسلطة (٢٩) ، الا ان هذه التحولات لم تكن ذات نفع بعض العناصر خاصة تلك التي كانت مستفيدة من النظم السابقة والتي تعارض التعددية الحزبية تتخذ ضد الانقسامات العرقية بحجة عدم ملائمة نظام التعددية الحزبية للمجتمع الافريقي .

٤ . وبالرغم من نجاح التحولات في بعض الدول الافريقية خاصة تلك التي اقتنع حكامها بضرورة التغيير وعملوا على تنفيذ كل ما وعدوا به من تبني نظام التعددية الحزبية واجراء الانتخابات بسرعة وفي وقتها المحدد كما في زامبيا ، الا ان هذه

التحولات اثبتت فشلها وتعثرها في الدول الأخرى وبالرغم من كل المحاولات التي تبذلها الأطراف الدولية من اجل إيجاد السبل الكفيلة بالنجاحها. يذكر ان الدول التي سجلت نجاحا في التحول الديمقراطي هي افريقيا الوسطى بين ساحل العاج ، السنغال ، مالي ، النيجر ، اما الدول التي تغيرت فيها العملية الديمقراطية وتوقفت في منتصف الطريق فهي مدغشقر ، الكونغو ، بوركينا فاسو) اما الدول التي عرفت فشل العملية الديمقراطية فهي تشاد بوروندي ، زائير ، الكاميرون ، الغابون ، توغو ، غينيا .

المبحث الثاني

التعددية الحزبية المحددة ومستقبل التعددية

المطلب الأول : التعددية الحزبية المحددة

اختارت دول افريقية أخرى نموذجا من الديمقراطية يقع وسطا بين نظام الحزب الواحد ونظام التعددية من جهة ونظام التعددية الحزبية من جهة أخرى يعرف بالتعددية الحزبية المحددة او المقيدة ومن هذه الدول المغرب التي رفضت دستوريا نظام الحزب الواحد ومصر بعدها ، وتحول المتنابرداخل الاتحاد الاشتراكي العربي الى أحزاب سياسية والسنغال بعدها تحولت من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية المقيدة دستوريا (٣٠) نزع هذا النموذج الديمقراطي كما يستقي ذلك من تجربة المغرب تحديدا الى الأسلوب المصالحى للمشاركة السياسية بالتأكيد على الوفاق بين المجموعات والحفاظ على الوضع القائم وبمقتضاة تصبح السياسة كنشاط حي ومرن المصالحة بين الآراء على اختلافها عن طريق بناء نظاما من المعايير يدور حول الشرعية والتعددية والانتشار الايدلوجي (٣١) فهذا النموذج لا يجعل من الدول انعكاسا للقوى الاجتماعية ولا ينظر الى المجتمع على انه كيان مستقل بذاته منذ تعدد المصالح لان الأنظمة على درجة عالية من السلطوية وفي داخلها تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بدقة بواسطة القوى الاجتماعية وعبر هياكل تنظيمية وانما تستخدم الدولة كفاعل استراتيجي حيث توظف قدراتها على خلق مجموعات وهياكل لبناء نمط مشاركة محدودة ومراقبة (٣٢) وفي نطاقها تمتد عملية عملية المشاركة السياسية وعلى الدول والأحزاب ذات الشرعية الواقعية والقانونية وكذلك المجموعات داخل النخب الحاكمة القدرة على خلق

نوع من المعارضة الداخلية وعلى المجموعات الوظيفية والنقابات فضلا عن الحركات الاجتماعية الدينية والعرقية ، وفي ضوء النزوع تكون التعددية الحزبية مسيطر عليها من قبل النظام فلا تؤدي أحزاب المعارضة أدوارا تكميلية محسوبة لا ترقى الى مستوى الأدوار المعروفة التي تضطلع بها أحزاب المعارضة وعلى الدوام هناك قوة مهيمنة تستأثر بدور القوة المركزية والمحورية وفي الغالب هي حزب النظام او تيار الوسط .

أولا: مع ان وجود عدد معين من الأحزاب السياسية على ساحة العمل السياسي الافريقي وعدم احتكار حزب سياسي واحد للجنة السياسية لهذه الدول يعبر على انفتاح ديمقراطي فان هذا النموذج الديمقراطي يجعل من التعددية الحزبية على صعيد الممارسة السياسية خاضعة لرؤية الأنظمة لها وموجهة من قبلها نحو الأهداف التي ترمي الى تحقيقها من وراء السماح بوجود اكثر من حزب سياسي واحد ولهذا فان العملية السياسية لا تعكس حقيقة توزيع القوى السياسية على ساحة الحياة السياسية في هذه الدول لان القوى السياسية تعتبر خارج الحلبة السياسية وتمارس النشاط المعارض السري (٣٣)

في المغرب نظام مركزي يتمتع الملك في اطاره بسلطة واسعة وقوية ولكن التعددية تعتبر من سنن النظام السياسية حيث وجد الملك ان الأحزاب السياسية مفيدة لعمل النظام بعد تحديد دورها فقد أظهرت التجربة ان النظام يبقى مكشوبا من دون دعم الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى فيتعرض لتحديات مباشرة من داخله ومن خارجه ولهذا عمد الملك الى وضع حدود السلطة هذه الأحزاب بان لا يصبح الملك والافراد مركزين متساويين من مراكز السلطة وانما يجب ان تكون الأحزاب خاضعة للملك لتتنافس على أسلوب تعددي وضع حدودا لنفسها بنفسها (٣٤)

ان الامر الذي يسترعي الانتباه هو ان الحياة الحزبية المغربية تتسم بالدوران موضوعيا وذاتيا حول المؤسسة الملكية اما تفاعلا او تجاذبا او تصارعا وبشكل يحول الممارسة السياسية الى رد فعل مستمد إزاء الملكية وخصوصا إزاء تطورات الحقل السياسي والدستوري والوطني (٣٥)

لقد جعلت الملكية من التعددية الحزبية مبدا دستوريا ثابتا يلخص مراهنتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية في صراعها المخفي والمكشوف مع

المكونات الحزبية التاريخية وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور والذي ينص على ان (نظام الحزب الواحد غير مشروع)

كما ان الفصل السادس يشير في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة ثقافية وسياسية حسب اختيارهم وعلى هذا الأساس يمكن الذهاب مع الراي القائل بان القاعدة الأساسية لكل عملية سياسية في المغرب هي استمرارية للسلطة الملكية التي لا يمكن لاحد ان يشكل فيها دون ان يغامر بان يجد نفسه خارج القانون لذلك ان الملك يضل خارج المنافسة السياسية لانه هو سيد لاطار وسيد اللعب (٣٦)

وبعد ان قام الملك الحسن الثاني بإعادة تكوين النظام السياسي عام ١٩٧٣ واعتبرت الأحزاب السياسية لممارسة نشاطها السياسي عن طريق هيكل من الافراد يوصف بانه ديمقراطي من نوع معين تمكن من ترويض الأحزاب الجماهيرية للحركة الوطنية ووضعها في وجه أحزاب الحضوة التي تتمتع برعايته الخاصة حيث عمل بشتى الوسائل على استبدال وحدة الحركة الوطنية ويضع محلها مجموعة من المنظمات السياسية التي يستطيع ان يختار من بينها أدوات حطومته (٣٧) فقد نجح في توزيع الأحزاب الى اربع مجموعات تتكون المجموعة الأولى من الأحزاب التي تترك في موقع المعارضة الا في حالات تشكيل حكومته وحدة وطنية والمجموعة الثانية تتكون من الأحزاب التي تأخذ موقع المعارضة الاحتياطية تحت تصرف الملك اما المجموعة الثالثة فتكون من الأحزاب التي تشكل المعارضة لحين تغيير طبقة النظام في حين تشكل المجموعة الرابعة من الأحزاب المعارضة وغير الموالية لكونها ترفض النظام بأسره ولهذا يعتبر النظام شرعيا على نطاق واسع وان لم يكن على مستوى الاجماع حيث سلسلة واسعة من الفئات المعارضة (٣٨)

وفي مصر جاء الانتال الى التعددية الحزبية ليتماشى مع رغبة الرئيس السابق أنور السادات في إقامة تعددية تصير عليها بعد ان قام الرئيس السابق جمال عبد الناصر بحل جميع الأحزاب السياسية القائمة لكن السادات سرعان ما تخلص من التجربة التعددية الحزبية حين اعلن عن تعليقه لهذه التجربة بأسرها في عام ١٩٨١ الى ان اعادها الرئيس حسني مبارك بعد اغتيال السادات وكان ذلك بمثابة اعتراف بالمخاطر التي تحف بمحاولة الارتداد عن التعددية القائمة في الحلبة السياسية (٣٩)

ثانيا : الأدوار التكميلية للمعارضة ان عدم افراد حزب سياسي واحد بالحياة السياسية للدول الافريقية ومن ثم وجود عدد من الأحزاب السياسية على ساحة العمل السياسي لا يلغي طقة الاوتوقراطية التسلطية على نظمها فهذه الأنظمة لا تحدد نطاق نطاق الفردية الحزبية فحسب انما تحدد وظيفة وطنية الاحزاب والمنظمات السياسية الأخرى ودورها وحدود نشاطها السياسي ومشاركتها في اطار النظم السياسية أيضا ومن هنا عتبقى الفردية الحزبية المحددة مجرد تعددية شكلية لا تملك اليات ديمقراطية تضمن مشاركة الأحزاب بصورة فعلية في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات السياسية الخارجية في اطار هذه النظم .

لقد جاء إقرار التعددية في حدود موصوفة وفقا لتصور محدد لدور المعارضة السياسية وموقعها في اطار النظام السياسي فلم تاتي من اجل توسع قاعدة السياسية في السلطة السياسية وانما من اجل استيعاب القوى السياسية وتاطير نشاطها السياسي داخل حدود معينة لا يسمح لها بتجاوزها ، ومن ناحية أخرى الاستفادة من الأثر الإيجابي الذي يتركه الاعتراف بقوى المعارضة على المستوى الداخلي في الحصول على التأييد الشعبي وربما على المستوى الخارجي أيضا ، ان هذا التصور لدور المعارضة السياسية وفق هذا النموذج لا يمكن قراءته في الأسباب الحقيقية التي دفعت هذه الأنظمة لقرار التعددية ، ففي مصر تفاعلت جملة عوامل ودفعت نحو هذا التحول (٤٠)

١. الظهور بمظهر حكومة حزبية والذي كان امرا جوهريا بالنسبة للمظاهر التي كان يتبعها النظام

٢. التخوف من أسلوب التبعة الذي اتبع في المرحلة الناصرية

٣. اتباع اشكال سياسية من شأنها زيادة جاذبيتها لدى مصادر الدعم الفردي.

٤. رد فعل على الفشل المتصور للنظام الواحدوي الذي كان السادات جزء منه

٥. توقع كون المعارضة بناءة تسهم في جعل الحكومة ناجحة دون ان تخلق تهديد للنظام.

٦. ان التعددية على المستوى الحكومي كانت ضرورية في نظر السادات لوضع الأجوبة التي يتصورها كرئيس للدولة حيث سيقوم بطريقة ابوية في حكومته وتوجيهها

وكذلك سيتعرض في شؤون المعارضة كما ان من بين الأسباب التي دفعت الرئيس حسني مبارك للتمسك بالتعددية الحزبية وفق هذا التصور(٤١)

ان النموذج الديمقراطي برغم حدوده العملية يثبت دعائم الشرعية للنظام في المجالين الدولي والمحلي معا.

ان الديمقراطية والقدرة على استخدام الصحافة الحزبية تساعد جهود النظام لدعم السيطرة المدنية على الجيش.

ان العودة الى التعددية الحزبية تمثل عنصرا أساسيا في الاستراتيجية الرامية الى تشجيع الحركة الدينية للعمل ضمن اطار النظام .

ان توفير المعارضة الموجهة يزود النظام بعدد من الوسائل لشق صفوف منتقديه واستخدامهم كحلقة وصل مع الجماعات المتنفة في المجتمع المصري في الوقت ذاته .

ان الانتخابات في الوقت الذي هيأت لمنتقدي النظام صمام الأمان اتاحت للنظام فرصة سبر القوة التي يتمتع بها معارضو سياساته وقد كان اختيار هذا النمط من التعددية الحزبية في السنغال مدفوعا بالرغبة بالمحافظة على تماسك الحياة السياسية التي يخشى عليها من التمزق اذا ما تعددت الأحزاب السياسية بشكل أوسع (٤٢) الى جانب انه كان انعكاسا لحقيقة صراع القوى السياسية ، فعلى الأرجح كانت هناك ثلاثة عوامل رئيسية (٤٣) .

١ . الاضطرابات الطلابية والعمالية التي بدأت في سنة ١٩٦٨ واستمرت حتى أوائل السبعينات من القرن الماضي ، حيث ارادت الحكومة التخفيف من الضغوط المختلفة عن الشعب وامتصاص شي من عدم الرضا الذي الذي تعرفه غالبية فئاته ولا سيما الطلبة والمثقفون والعمال الذين كانوا يهتمون الحزب الحاكم بالدكتاتورية وذلك بالسماح بقدر من الحرية والديمقراطية .

٢. الحصول على التأييد الدولي ، يخلق جوا داخليا ذا شكل ديمقراطي يساعد على القبول العالمي.

٣. الرغبة في تقنين المعارضة تمهيدا لمرحلة ما بعد الرئيس (سنغور) تفاديا لاي أزمات سياسية .وعلى الرغم من ان التعددية الحزبية أصبحت من تقاليد الحياة السياسية بيد ان النفوذ والسطوة التي يمارسها الملك (الحسن الثاني) ومن بعده ابنه الملك (محمد

السادس) على المؤسسات وساحات العمل السياسي رغم سعتها لم تعطي للأحزاب السياسية الا مجالا محدودا للحركة ، فالتصور الملكي للتراتب المؤسسية لا يترك سوى هامش صغير للأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة فالمؤسسات من هذا المنضور عبارة عن قنوات لتحديد الإرادة الملكية لا يمكنها ان تصبح مراكز قرار او مبادرات او مراكز المعارضة للسياسة المركزية.

الحزب المهيمن في الساحة السياسية (٤٤):

ان الأدوار التكميلية المكرسة لقوى المعارضة لم تؤدي الا الى احداث تحول من نظام الحزب الواحد والتنظيم السياسي الأوحد الى نظام الحزب المهيمن الذي يتجسد بوجود حزب حكومي كبير يمثل التيار الوسط والى جانبه أحزاب تتوزع على اليمين واليسار ، ولا تكفي لاحداث تعددية حزبية تتيح لقوى المعارضة إمكانية التناوب على السلطة ويتداولها ، فيما عدا المغرب تحركت تجربة التعددية الحزبية المحددة او المقيدة نحو إرساء القواعد المؤسسية لنظام الحزب المهيمن ففي المغرب لا يتبنى النظام حزبا سياسيا معينا ويمارس من خلاله الهيمنة على الحياة السياسية ، وانما يمارس الهيمنة السياسية الملك (محمد السادس) مباشرة وقد تركزت في سياق تطور تاريخي انتظم تديجيا ليصل الى الهيمنة التامة للملك نفسه ، حيث لم يكن في البداية قادرا على لعب دور الحكم ، وانما اصبح يمارس في اخر الامر من وضع نفسه فوق كل النزاعات (٤٥) واهمية ذلك لا تكن في افساح المجال للتيارات السياسية او تسهيل التعددية كما تقتضي قواعد اللعبة الديمقراطية وانما إقرار تقسيم التمثيلية وتثبيتها حتى لا يجرّد الملك نفسه تحت رحمة أي حزب ، ولو كان ذلك الحزب قد تأسس بتزكية منه شخصا ، ولهذا فان النظام لا يسمح بتحول الحاكم من العمل الشكلي الى العمل الفعلي فيما يتعلق بالمشاركة بالنسبة للأحزاب .

اما في السنغال فان السماح بوجود أحزاب تتعايش مع الحزب الحاكم وهو الحزب الاشتراكي السنغالي لم يجعل من النظام نظام تعددي حزبي ما دامت تمارس نشاطها في اطار مرسوم سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، فلا يعني ذلك غير السماح بتواجد أحزاب صغيرة الى جانب الحزب المسيطر او السائد ولكن لا يسمح لها بان تهدد زعامته وسيطرته وهو في هذه الحالة لا يبقى المحتكر الوحيد للحياة السياسية ولكنه ما يزال

المتحكم فيها على ايه حال ، فالحقيقة ان الحزبين الجديدين ظلا يعملان في اطار محدود ولم يتمكن من منافسة الحزب الحاكم ، فالغرض من تاسيسها هو إعطاء منبر للاراء المعارضة والتي لم تكن منتمة للحزب الحاكم (٤٦).

ومن الجدير بالذكر ان الحزب الاشتراكي السنغالي حكم البلاد لفترة بلغت أربعة عقود (١٩٦٠ - ٢٠٠٠) وكان من الأحزاب الحاكمة القليلة التي انتهت نظام الحزب الواحد سنة (١٩٧٦) يتيح بذلك نظاما تعدديا سياسيا بالبلاد ينهي احتكار ساحة العمل السياسي والتفرد في السلطة وقد تميزت فترة تسنمه للسلطة بسماحة بتعزيز الحريات السياسية وترسيخ المناخ الديمقراطي وبحسب له انه من الأحزاب الافريقية الحاكمة القليلة التي قبلت بترك السلطة بعد خسارتها في الانتخابات ، وذلك باعتراف الرئيس الأسبق (عبدو ضيوف) الأمين العام للحزب بخسارته في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ (٤٧) امام مرشح قوى المعارضة حينها (عبد الله واد) وقد ظل الحزب الاشتراكي السنغالي حاضرا ومؤثرا في المشهد السياسي رغم خسارته للسلطة ، فقد حصل مرشحه امينه العام (عثمان تنور ديانغ) على ١٣٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧ كما حصل على ١١٪ من الأصوات في رئاسيات ٢٠١٢.

وللحزب تمثيل نسبي داخل البرلمان السنغالي وقد استطاع الحفاظ على نفوذه التقليدي في معاقلة الانتخابية ومن اهمها العاصمة دكار التي استطاع الفوز ببلديتها لفترتين انتخابيتين متتاليتين في تنافس مع الحزب الحاكم (٤٨).

المطلب الثاني: مستقبل التعددية الحزبية في افريقيا

اختلفت اشكال النظم الحزبية التي اتبعتها الدول الافريقية منذ استقلالها وحتى وقتنا الحاضر ، فقد تراوحت بين نظام التعددية الحزبية في مرحلة الاستقلال ثم نظام الحزب الواحد ومن ثم نظام العودة مرة أخرى الى نظام التعددية الحزبية منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين (٤٩) ان دراسة دقيقة لهذه التحولات وعدم الاستقرار في النظم الحزبية في الدول الافريقية توضح ان المسألة تتعلق بصلاحية ام عدم صلاحية هذا الحنظام الحزبي او ذاك وملائمته لواقع المجتمع الافريقي وقدرته على مواجهته وحل جميع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها ، فالديمقراطية والتعددية الحزبية ليست هي المسألة الأساسية التي تؤدي الى حل

المشكلات وهذا القول لا يعني ان الديمقراطية والتعددية غير ضرورية او انها ليست مسألة أساسية ولكن تبقى هذه المسألة مرتبطة بالقضية الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل في مجملها القضايا الأساسية ليست في افريقيا وحدها وانما في العالم الثالث اجمالا (٥٠). حتلى انها طرحت فكرة انه يمكن في مرحلة معينة تصنيف الحدود الديمقراطية بهدف تحقيق قفزة نوعية في جوانب أخرى مثل الاستقلال الوطني وبناء مجتمع خالي من الاستغلال ، ولكن مع ذلك فان التنمية جاءت عكسية لكن يمكن القول ان المسألة تتعلق

ب (٥١) :-

١ . مدى جدية النخب الحاكمة والقوى المسيطرة في الدول الافريقية على الالتزام بالمبادئ الأساسية لهذا النظام الحزبي او ذاك سواء كان نظام الحزب الواحد او التعددية الحزبية .

٢ . ايمان النخب الحاكمة بضرورة تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وعدم الاستئثار بالسلطة وضرورة التنازل عنها بطريقة سلمية اذا كانت المصلحة العامة تقتضي ذلك ، فالغرض الأساسي في وجود السلطة في الماضي والحاضر والمستقبل هو اشباع حاجة المواطنين للامن والأمان بمعناه الواسع ، أي ان السلطة تعطي الامن للناس من كل ما يخيفهم وبذلك يكون من الضروري وضع اطار لهذه السلطة وقد طرحت الديمقراطية باعتبارها الاطار الأمثل للسلطة (٥٢)

٣ . يرى الباحثون الغربيون ان الديمقراطية الليبرالية وجوهرها مبدا التعددية الحزبية هي وحدها الضامن لاستقرار عملية تسليم السلطة الا انها لم تنته للنتيجة نفسها في الواقع الافريقي ، لما يدعمه ذلك من تخفيف حدة التناقضات القبلية والعرقية (٥٣)

٤ . يعدد الباحثون الغربيون اشتراطات اجتماعية واقتصادية لانتاج الديمقراطية وفعاليتها وهذه الاشتراطات مغايرة بصورة كلية للواقع الافريقي الراهن والتي في حال تطبيقها تنتج مزيدا من الأعباء السياسية على النظام السياسي وتعمق الانقسامات الاجتماعية وترسيخ غياب العالة التوزيعية .

٥ . ان النظام القبلي بصفته السمع الرئيسية للمجتمع والدولة في افريقيا يجهض ابتداء جوهر العملية الديمقراطية التي تستند الى التعددية الحزبية العابرة للولاءات التحتية والفرعية والتي تعبر عن رؤى قومية .

- ٦ . ان تكلفة التجريب الديمقراطي في الدولة الافريقية انما يتجاوز كثيرا حدود تكلفته بالغرب مما يدفعنا الى التساؤل عن المقاربة بين تكلفة الديمقراطية .
- ٧ . على الرغم من تطور المؤسسات الديمقراطية في بعض البلدان الافريقية الا ان ذلك لم ينل من كون الانقلابات عادت لتشكل خيارا واردا من جديد خصوصا مع تعثر الأداء الديمقراطي وما اتصل به من جمود سياسي ، نرى بان المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الافريقية متحفزة للانقضاض على العملية السياسية في حالة تهددت مصالحها وهذا ما حدث في انقلاب مالي وموقف هؤلاء الانقلابيين من الحرب مع قبائل الطوارق (٥٤)
- ٨ . على الرغم من تطور المؤسسات الديمقراطية في بعض بلدان الافريقية الا ان ذلك لم ينل من كون الانقلابات عادت لتشكل خيارا واردا من جديد ، خصوصا مع تعثر الأداء الديمقراطي وما اتصل به من جمود سياسي ونفور السكان المحليين في العديد منالبلدان الافريقية منالسلطة الرسمية ، وبناء على ذلك لم يتغير دور المؤسسة العسكرية كثيرا كفاعل سياسي في الدول الافريقية لما يتوفر لها من احتكار السلاح حيث يسهم توافر السلاح لمجموعات غير نظامية قد ترتبط بقبائل نافذة او طوائف مضطهدة في استمرار تحفز المؤسسة العسكرية للانقضاض على العملية السياسية في حال تهددت مصالحها من تلك المجموعات كحالة انقلاب مالي وموقف هؤلاء الانقلابيين من الحرب مع قبائل الطوارق .
- ٩ . ينبغي العمل الجاد لكافة القوى من داخل المجتمع من اجل تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية للمجتمعات الافريقية ان القضية الأهم فيما يتعلق في النظم الحزبية المتخلفة ليست هي مزايا او عيوب نظم الحزب الواحد او التعددية الحزبية وانما هي بالحرى قوة النظام الحزبي وقابليته للتطور وقدرته على استيعاب القوى الاجتماعية التي يولدها التحديث ومن جهة النظر لتلك يكون عدد الأحزاب مهما فقط من زاوية تأثيره على قدرة النظام على توفير القنوات المؤسسية الضرورية للاستقرار السياسي (٥٥) فالديمقراطية والتعددية الحزبية ينبغي الا تبقى مستغلة عن الدعوة الى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ولا يمكن ان تكون الديمقراطية تعويضا او بديلا لمصالحة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهذا

الاختلاط الذي يظهر كما لو ان التعددية سوف تحقق جميع الامل هو الذي يدفع من في السلطة الى ما يشبه الاستقالة السياسية كما يدفع من في المعارضة الاعتقاد بان المشاركة في السلطة سوف تكون بداية حل لكل المشكلات العالقة الكبرى (٥٦)

١٠. التأكيد على ان أهمية الفرد في المجتمع وقدرته على بذل كل طاقاته وجهوده بما يخدم المجتمع ، فلا النجاحات الهائلة في البلدان الديمقراطية ولا التخلف النسبي في بلدان العالم الثالث ، اذ ان نجاح هذه مفشل تلك يعود الى مكانة الانسان في المجتمع ومدى احترام طاقات هذا الانسان جسدا وعقلا فقد اثبت ان تهيمش الانسان في أنظمة دول العالم الثالث مثلا يكون خلف نسبة كبيرة من تخلفها .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل ستستمر الدول الافريقية بالاخذ بنظام التعددية الحزبية وتحاول ترضية وترسيخه ؟ ام سيتم التخلي عنه كما هي عادة الدول الافريقية لا يمكن تحديد مستقبل التعددية الحزبية في الوقت الحاضر وذلك لان هذه التعددية لا تزال في بداية مسيرتها ولم تخل من الصعوبات والاختلالات لهذا لا يمكن الحكم عليها ، فالديمقراطية هي وليدة ظروف موضوعية ومحصلة ممارسات سياسية ، طويلة لا بد ان تتأكد عبر مدى من الممارسة لكي يتم تأسيسها وتعميقها ومن ثم الحكم عليها فقد يتم التخلي عنها وذلك على النحو التالي (٥٧)

١. ان غالبية الدول الافريقية تخلت عن أنظمة الحزب الواحد الذي استمر في الحكم منذ الاستقلال وكان الزعيم السياسي نفسه في سدة الحكم طيلة هذه الحقبة واتجهت الى تبني التعددية الحزبية وبسرعة قياسية مما يثير الشكوك والتساؤلات حول استمرار هذه التحولات ، ويمن القول ان مثل هذه التحولات ولا زالت تمثل ظاهرة سياسية في حياة الدول الافريقية تحتاج الى وقت طويل لتحديد معالمها وسماتها كما انها لا زالت قضية مجاهيرية ولهذا لا يمكن المراهنة على استمرارها .

٢. ان بعض التحولات نحو التعددية الحزبية تم بقرار من القيادات السياسية من اجل الحصول على التأييد والدعم الداخلي والخارجي المتمثل بالمعونات المقدمة من قبل الدول الغربية ولم يكن نتيجة الضغط الشعبي نابعا من الايمان الحقيقي بضرورة التحول نحو التعددية الحزبية ، لذا فان هذه القيادات نفسها قد تتراجع يوما عن التعددية وتعيد إقامة النظام الشمولي.

٣. كما ان تبني القيود التعددية الحزبية نتيجة التقليد لا يمكن ان يكون لها قاعدة رصينة لان التقليد في اعتماد نموذج سياسيا سيكون عملية سطحية مرتبطة باعتبارات انية او مصلحة قد تزاولها مدة وجيزة وستشهد حين ذاك تراجعاً عن التعددية الحزبية والعودة الى نظام الحزب الواحد .

٤. ان العديد من الدول الافريقية اتجهت نحو التعددية الحزبية نتيجة لاسباب عديدة منها ان تحققت في اغلب الأحوال نتيجة لقرار رسمي صدر من الحكومات التي وجدت ان الضروري احداث التغيير حتى لا يجرفها التيار ولكي تكسب الوقت وكان الاتجاه نحو التعددية الحزبية في بعض الأحيان نتيجة للضغط الشعبي والمطالبة الجماهيرية بإقامة التعددية واطلاق الحرية الحزبية .

بالإضافة الى الظروف الدولية والتي تتمثل بانتهاء الحرب الباردة وانهايار الأنظمة الشمولية ، لكن يجب ان ندرك ان تأثير العوامل الخارجية والتقليد في التحول نحو التعددية الحزبية لا يمكن ان يكون فاعلا في أي بلد اذا كان هذا البلد تنقصه الظروف الداخلية المواتية ، فقد تخلف الثورة الديمقراطية العالمية بيئة خارجية تفضي الى التحول الديمقراطي الا انها لا تستطيع ان توفر الشروط والظروف الضرورية لعملية التحول الديمقراطي داخل بلد معين .

ومهما يكن من امر فان نجاح عملية التحول نحو التعددية الحزبية في الدول الافريقية سيتوجب توفر بعض الشروط والمستلزمات ومن اهمها (٥٨)

أولاً : ايمان النخب الحاكمة بضرورة تداول السلطة السلمي من خلال الانتخابات الذي يتطلب التغيير وفقاً للانتخابات وايمانها بوجه عام ، ان التعددية هي الفرصة المتاحة المتاحة امام إمكانية انتقال السلطة سلمياً ، فالدول الافريقية معروفة بتمسك الزعماء السياسيين بالسلطة خاصة الذين وصلوا اليها عن طريق القوة لا عن طريق الانتخابات ، وهذا ما يجعل مبدأ تداول السلطة امراً غير مرغوب وغير مفهوم بالنسبة لهم ، حتى ان الأحزاب الحاكمة لا تنظر بإيجابية لهذا المبدأ انتقال السلطة عن طريق الانتخابات لانها تنظر نظرة سلبية للمعارضة وتريد الاحتفاظ والاستمرار بالسلطة بأي وسيلة ممكنة (٥٩)

ان مثل هذا الانتقال للسلطة عن طريق الانتخابات يتطلب وجود مجموعة من الشروط من اجل نجاحها (٦٠)

١ . الاتفاق بين الحكومة والمعارضة على الإجراءات والترتيبات الإدارية والتنظيمية الخاصة بعملية الانتخاب ، وذلك لتدعيم الثقة بين الطرفين بما يجعل النتائج محل احترام الجميع .

٢ . وجود مراقبين محايدین للاشراف على سير العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها وعدم تزويدها ويمكن في هذا السياق الاستفادة من بعض المؤسسات الدولية والتنظيمات غير الحكومية ذات الخبرة والكفاءة في المراقبة والاشراف على الانتخابات .

ثانيا : تهيئة جو ملائم للديمقراطية والتأكيد على أهمية الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع وترسيخ تقليدها ، وذلك لان الديمقراطية تعد المجال الاوسع الذي تدخل ضمنه ممارسة التعددية الحزبية لذلك يستوجب ترسيخ الديمقراطية أولا ثم نجعل من بين ممارستها مسالة التعددية والمشاركة الحزبية في السياسات وبذلك لا نضع العربة في مقدمة الحصان (٦١)

واحياء الديمقراطية يتطلب ضرورة احترام الحريات الفردية وحكم القانون وضرورة امتداد حق الانتخاب والمشاركة للجمع وتقوية المؤسسات السياسية للدولة وتقبل وجود المعارضة وكل ذلك يتم في ظل وجود تنمية اقتصادية وعدالة في التوزيع تؤدي الى الرفاهية (٦٢)

ثالثا : الاعتماد على الذات وتبني استراتيجية افريقية للنهضة في ظل الواقع الدولي ومتغيراتها الراهنة ويصبح الخيار الوحيد امام القارة هة الاعتماد على نفسها في تحديد مصيرها (٦٣) وليس اختيار النماذج الجاهزة ذلك ان كل النظم السياسية مشروطة ببيئتها الاجتماعية والقومية والتاريخية وكل نظام اجتماعي يرافقه شكل معين من نظام الحكم هو بالتحليل الأخير شكل معين من الديمقراطية (٦٤) وفي هذه الحالة فان على الدول الافريقية ان لا تقبل النموذج الذي يقدمه الغرب لها بوصفه نموذجا مثاليا ووحيدا والدول الافريقية عليها أولا ان تكيف هويتها وانماط حياتها مع أوضاع تعانيتها وثم ان تثبت ذاتها امام الغرب والتعاون معه ، فالتبعية الروحية عبر الثقافة (تقاليد واعراف) نفي محض للذات انها اشد وبالامن من التخلف الناتج من التبعية في واقع بليد (٦٥)

رابعا : ان نجاح التعددية الحزبية يستوجب وعي ثقافي سياسي ووعي ديمقراطي لان عدم وجود ثقافة ديمقراطية تدفع الفرد او المجموعة الى عدم المشاركة الواعية سواء كمرشح للانتخابات او كمنتخب (٦٦) فعلى الصعيد الثقافي يشيع الاعتقاد ان الديمقراطية تفترض اطارا ثقافيا مناسباً لها يتمثل في عدد من القيم ابرزها العقلانية أي الايمان بمحورية دور العقل الإنساني في تنظيم المجتمع والحرية الأساسية كحقيقة أساسية في المجتمع ، وفي هذا الاطار يتم تفسير اخفاق التجارب الديمقراطية بغياب هذا الاطار الثقافي نتيجة سيادة الثقافة التقليدية .

خامسا : ان تحقيق التنمية الاقتصادية يعد ضروريا لانجاح التعددية الحزبية في الدول الافريقية فالحرية لا تصبح ذات قيمة الا عندما يكون المواطن قد حقق الحد الأدنى من شروط بقائه المادية ، ان الشعب الجائع لا يهتم حرية الكتابة والصحافة والتنظيم الحزبي وهذا الجوع بالمعنى العام أي الحاجة المتزايدة وغير المشبعة من ملبس ومسكن وماكل وهي التي تفسر انهيار الحياة السياسية في الدول الافريقية وما يتبعه من انحسار الحزبية وتوجه الجهود اكثر فاكثر نحو تيارات الثورة والاجتياح المناهض للشرعية (٦٧)

سادسا : الشروط الواجب توفرها لانجاح التعددية الحزبية في الدول الافريقية هو تحقيق الوحدة والانسجام الوطني وذلك لان دون تلاحم وانسجام وطني لا يمكن لانه تجربة سياسية النجاح (٦٨) أي ان تبني الأنظمة الديمقراطية والقومية الحزبية في المجتمعات الافريقية يستلزم ان يكون قد سبقه انجاز بناء الوحدة الوطنية لهذه المجتمعات حتى لا تتحول مضامينها وممارستها مبعثا على الصراع والتضامن بين الهويات الفرعية (٦٩)

سابعا : تفترض التعددية الحزبية وجود أحزاب سياسية حقيقية تتمتع بكل مواصفات الحزب السليم وليس مجرد تجمعات لا تنتمي الى الأحزاب السياسية في شي وهذا ما حصل بالفعل حيث ظهرت أحزاب غير حقيقية شكلت تهديداً للتعددية الحزبية وادى الى فشلها في بعض الدول الافريقية فقد شكلت حقبة التسعينات من القرن العشرين تشكيل المزد من الأحزاب السياسية اكثر من أي وقت مضى في الأعوام اللاحقة لفترة تصفية الاستعمار (٧٠)

من هنا لابد من احداث تغير جوهري في بناء وأداء هذه الأحزاب والجمعيات السياسية التي ظهرت والتي تعاني من قصور شديد في أدائها وبما يضمن ان تصبح مثل هذه الأحزاب أداة لتعددية فعلية وليست تعددية شكلية (٧١)

فعلينا ان تمارس الديمقراطية أولا في حياتها الداخلية لان هذه الأحزاب اذا لم تمارس التعامل الديمقراطي بعضها مع البعض الاخر ، وهي في فترة المعارضة فمن باب اولي اذا وصلت الى السلطة او وصل بعضها فلن تكون هناك ممارسة ديمقراطية تحتاج الى تدريب ووهذا التدريب يتم داخل الأحزاب السياسية وفي علاقتها مع بعضها البعض فهي المركز الأساسي لمثل هذه التربة (٧٢)

الخاتمة

ان دراسة الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية في افريقيا من الدراسات الشائعة والتي تحتاج الى أبحاث ودراسات عديدة من اجل التوصل الى معرفة ملامحها الرئيسة ، لكن هنا يمكن تسجيل بعض الاستنتاجات والحلول التي نراها ضرورية لانجاح التعددية الحزبية في افريقيا :

١. ان التحول الى التعددية الحزبية ونظام الانتخابات ، والتمثيل والتمثيل السياسي والمجلس النيابية) نمط اخر من الاستعمار وأسلوب فرض عللا افريقيا كشرط للمساعدات والقروض او الهبات وتحت العزل الحصار والتهميش فاصبحت افريقيا نتيجة تطبيقاته امام تحديات تهدد امنها الاجتماعي والاقتصادي وويلات عنف وصاع بين أحزاب مختلفة وحروب بين قبائل كانت متعايشة ومتجاورة ، حيث اتسعت دائرة رفض نتائج الانتخابات وان كانت نزيهة مع اثاره التمرد والفوضى والاطاحة بالقيادات المنتخبة قبل إتمام مهامها الدستورية .
٢. اجتاحت الظاهرة معظم الدول الافريقية التي قامت فيها انتخابات وفق التعددية الحزبية مثلما حدث في بوروندي والكونغو الديمقراطية والكونغوبرازفيل وكينيا وزيمبابوي وكذلك اندلاع العنف والصراع الداخلي في سيراليون والسودان والصومال وانجولا وهكذا الحال في موزمبيق وليبيريا وموريتانيا .
٣. كل الدول الافريقية التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية وبحضور مراقبين امين ودوليين لم تنتج فيها الانتخابات غير الاتهامات المتبادلة بالتدليس والتزوير

وفتحت الباب على مصراعيه امام التدخلات الأجنبية ، كما حدث ويجري الان في الصومال (قوات اممية ، أمريكية ، اثيوبية ، تشاد ، السودان ، روانيا) .

٤. لقد كان لتطبيق الديمقراطية الليبرالية اثار كارثية على القارة الافريقية والمثل الصارخ على ذلك ما حدث في في كينيا حيث حصر العنف في اكثر من ١٠٠ شخص وهذا دليل على ان الديمقراطية على النمط العربي لا تناسب الظروف الافريقية ولكنها تحمل معها الكارثة .

٥. بعيدا عن نزعات التشاؤم والتفاؤل المرتبطة بتقويم التحول الديمقراطي في افريقيا ، نستطيع القول بان المكاسب السياسية التي تحققت في الكثير من الدول الافريقية مثل (غانا ، السنغال ، موريشوس) تفوق ما تحققت في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

٦. لا يخفى ان افريقيا بحاجة اليوم الى سياسات لمحاربة الفقر والتمهيش وتمكن الشرائح الفقيرة من العيش الامن المستقر ومن ثم فان مستقبل الديمقراطية في افريقيا مرتبط بإعادة صياغة النموذج الافريقي بما يحرره من انحيازاته المعرفية الغربية ، عليه فان المواطن الافريقي سيكون اكثر ارتباطا بالمسار الديمقراطي ان تحقق له نمطا معيشيا افضل وليس مجرد حرية التصويت في صناديق الاقتراع كما تحرص على ذلك الجهات الدولية المانحة .

٧. لقد كان الظروف والتغيرات التي مر بها المجتمع الدولي والمتمثلة بانتهاء الاتحاد السوفيتي وسقوط الأنظمة الشيوعية في اوبا الشرقية ، فانفراد الولايات المتحدة في السيطرة على العالم وظهور ما يسمى بالتحالف العالمي الجديد ، كان له تاثير كبير على القارة الافريقية تتراجع عن نظام الحزب الواحد وتبنى نظام التعددية الحزبية. ٨. على الرغم من اكثر الدول الافريقية قد تبنت نظام التعددية الحزبية الا ان هنا النظام لا يمكن ان يكون الا ظاهرة في حياة القارة الافريقية ، لم تتحدد معالمها بعد وتحتاج الى وقت وجهد كبير من اجل ترسيخها وتثبيت أركانها واسسها .

٩. في ظل الظروف والأوضاع الصعبة التي تعيشها القارة الافريقية فان التعددية الحزبية يد النظام الأمثل لمواجهة هذه الظروف لانها توفر بدائل كثيرة تستطيع الدول الافريقية اختيار الأمثل منها كما انه يعتبر النظام الأفضل الجديد لان عصر

الديكتاتوريات قد ذهب ولا يمكن للدول الافريقية وفي ظل النظام الدولي الجديد الذي احد مبادئه تحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية ان تحيد عنه وهي واقعة تحت تأثيره وتعود مرة أخرى للنظم السابقة وحتى لو عادت فانها ستعيش ازمة اكثر تعقيدا من الازمة الستبة وذلك لان الفرد الافريقي اصبح اكثر اطلاعا على مفاهيم الحرية والديمقراطية .

هوامش البحث ومصادره

١. حمدي عبد الرحمن ، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا ، القضايا والنماذج وافاق المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ص١٩.
٢. امين سبر ، افريقيا سياسية واقتصادية واجتماعية ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٥٨ ، ص٢٤.
٣. محمد الأمين ولد سيدي باب ، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ - ص٢٠٢.
٤. المصدر نفسه / ص٢٠٠٣.
٥. للمزيد من المعلومات انظر ، د يحي أبو زكريا النظام السياسي في موريتانيا منذ الاستقلال ، شبكة المعلومات الدولية ، موقع المدار ، ٢٦ ، هابو ، ٢٠١٦.
٦. د محمد الأمين ولد سيدي باب ، مصدر سبق ذكره ، ص٤.
٧. د محمد سعيد احمد ، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الافريقي ، دراسة في إشكالية الهوية السياسية ، ١٩٦٠ - ١٩٩٣ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٠٥.
٨. د محمد الأمين ولد سيدي باب ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٥.
٩. حمدي عبد الرحمن ، ظاهرة التحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.
١٠. امين سبر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥.
١١. حمدي عبد الرحمن ، ظاهرة التحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.
١٢. امين سبر ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.
١٣. مجلة الأفق ، قبرص ، العدد ١٨٧ ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٨.
١٤. امين سبر ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣.

١٥. حسين علوان حسين ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، النموذج الافريقي ، أطروحة دكتوراه غير منورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١٩١.
١٦. المصدر نفسه ، ص١٨٨.
١٧. مجلة الأفق ، مصدر سبق ذكره.
١٨. امين سير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.
١٩. مجلة الأسبوع العربي ، لبنان ، العدد ، ١٥٦٦.
٢٠. نعم محمد صالح ، التعددية الحزبية في افريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص١١٣.
٢١. حسين علوان حسين ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٦.
22. Cheeseman 2015. democracy: successes. failures and the struggle for political reform pg50.
23. Lindberg.s.l(2006) democracy and elections in Africa baltimore university prees .
24. Cheesman.op.cit.and bratton Michael and Nicolas and walle democratic experiments in Africa regime transitions incomparative cambige university.
٢٥. مدير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة بالمكتب الإقليمي في جنوب افريقيا.
26. Said adejumbi. Elections in Africa .afading shado of democeacy international political science review/international desciece politicaque vol.no l(jan .2000)pp.59.73.
٢٧. حمدي عبد الرحمن ، الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في افريقيا ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٥٦ ، ٢٠١٤ ، ص٣٢.
٢٨. نعم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢.
٢٩. خيرى عبد الرزاق جاسم ، مشكلة الاندماج لوطني في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، حزيران ، ١٩٩٢ ، ص١٥١.
٣٠. حسين علوان حسين ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ص ١٨٧.
٣١. محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع بالدولة المغربية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص٨٨.

٣٢. المصدر نفسه ، ص ٨٧ ، وللمزيد من التفاصيل انظر / فؤاد الأطرش ، المذاهب السياسية لدى النخب الحزبية بالمغرب نموذج حزب العدالة والتنمية والاستقلال ، الرباط ، المغرب ، ٢٠٠٤ ، ص ٧.
٣٣. حسين علوان حسين ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨.
٣٤. وليم زارتمان ، المعارضة كدعامة للدولة ، في مجموعة مؤلفين ، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٥٦٠ .
٣٥. يونس برادة ، طبيعة النظام السياسي المغربي ، جوهر الممارسة الحزبية ، في شبكة المعلومات ، الجزيرة نت ، الدوحة ، قطر ٢٠١٤/١٠/٣.
٣٦. يونس برادة ، الملكية والأحزاب في المغرب مقارنة السياسية للملكية ، مجلة فكر ونقد ، العدد ٥٤ ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٨ ، وللمزيد من تفاصيل انظر / العطري عبد الحميد / صناعة النخب بالمغرب ، دفاتر وجهة نظر ، الرباط ، المغرب ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠.
٣٧. وليم زارتمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦١.
٣٨. المصدر نفسه ، ص ٥٦١.
٣٩. ريموند هينبوش ، الأحزاب السياسية في الدول العربية ، ليبيا ، سوريا مصر ، في مجموعة مؤلفين ، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ٦١٧.
٤٠. وليم زارتمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧١.
٤١. روجر اوين ، التغيير الاجتماعي - الاقتصادي والتعبئة السياسية في مصر ، في مجموعة مؤلفين ، ديمقراطية ، دون ديمقراطيين ، سياسة الانفتاح في العالم العربي الإسلامي ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي اسيوني ايني افريكومابين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص ٢٤.
٤٢. د. اجلال محمود رافت / التجربة الديمقراطية في السنغال ، مجلة دراسات افريقية ، العدد الأول ، ابريل ، ١٩٧٩ ، ص ٩٢.
٤٣. المصدر نفسه ، ص ٩٦ - ٩٧.
٤٤. د. محمد عبد الباقي الهرماسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢.
٤٥. المصدر نفسه ، ص ٩٢.
٤٦. د. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد في افريقيا بين النظرية والتطبيق ، مكة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١١٣ - ١١٤.

٤٧. موسوعة الجزيرة / الحزب الاشتراكي السنغالي / شبكة المعلومات العالمية / ٢٠١٤/٢/٦.
٤٨. المصدر نفسه وللمزيد من التفاصيل انظر / حلمي شعراوي ، افريقيا من قرن الى قرن ، مركز البحوث العربية والافريقية ، ط١ / ٢٠١٠ ، ص٤٣٤ - ٤٣٥.
٤٩. نعم محمد صالح / مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦ .
٥٠. إبراهيم سعد الدين ، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٨ ، اب ، ١٩٩٠ ، ص ٩٨ .
٥١. المصدر نفسه ، ص٩٨ ، وللمزيد من التفاصيل / انظر د.عبد الملك عودة، قضايا الديمقراطية في افريقيا ، مؤسسة الاهرام ، كتاب الاهرام الاقتصادي ، العدد ٢٠٨ ، القاهرة ، ابريل ، ٢٠٠٥ - ص٧٢.
52. [HTTP//ARABIC.PEPOLE.COM.CN/31663/6654994.HTM](http://ARABIC.PEPOLE.COM.CN/31663/6654994.HTM)(2/5/2012)
٥٣. حمدي عبد الرحمن حسن ، الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا : الأسباب والانماط وفاق المستقبل ، قراءات افريقية ، العدد الأول ، أكتوبر ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨.
٥٤. أسامة الغزالي حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٧٠.
٥٥. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٥ ، أيار ، ١٩٩٠ ، ص ٤٠.
٥٦. د.رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، دار الشؤون الثقافية بغداد ، ١٩٩٥.
٥٧. نعم صالح / مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣.
٥٨. د.رياض عزيز هادي / العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧.
٥٩. حمدي عبد الرحمن ، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ وكذلك د. امانى الطويل ، الحراك السياسي والامن في القارة الافريقية ، رؤية ، العدد التجريبي ، يونيو حزيران ٢٠١٦ ، ص ١٠٩.
٦٠. حسن البزاز ، البناء السياسي والديمقراطي، المجلة العربية للعلوم السياسية العددان ٦٥٥ ابريل ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٢.
٦١. السيد صدقي عابدين ، الديمقراطية في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، يوليو ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢٦.

٦٢. حمدي عبد الرحمن حسن ، افريقيا ، افريقيا والقرن الواحد والعشرون ، ص ١٦٣.
٦٣. حسن البزاز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤.
٦٤. محمد عزيز الجنابي ، عالم الغد في العالم الثالث ، ترجمة فاطمة الجامعي الجنابي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٩٣.
٦٥. احمد جزولي ، دولة الحق والقانون في الوطن العربي : الديمقراطية نظريا والمشاركة السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١١ ، أيلول ، ١٩٩٦ ، ص ٩٣.
٦٦. برهان غليون / مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩.
٦٧. د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢.
٦٨. حسين علوان حسين ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٩.
٦٩. احمد طه محمد ، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٣ / يوليو ، ١٩٩٣ ، ص ٦٨.